اقتصاد

المغرب يواصل الدعم لتجاوز عجز السكن

الرباط ـ **مصطفى قماس**

ينتظر أن تواصل الدولة المغربية في العام المقبل تدابير دعم اقتناء السكن من قبل الأسر المعوزة والمتوسطة، حيث تجلى أن الطلب على ذلك الدعم مرتفع مقارنة بالموازنة المخصصة له من قبل الحكومة في العام الحالي. غير أن الاستجابة للطلبات المعبر عنها من قبل الأسر يبقى رهيناً بمبلغ مخصصات ذلك الدعم الذي ستخصصه الحكومة عبر مشروع موازنة 2025 الذي ينتظر أن يعرض على البرلمان في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل.

فقد أطلق المغرب في العام الحالي برنامجاً يقضي بتوفير دعم بـ10 آلاف دولار للراغبين من المغاربة المقيمين أو المغتربين في اقتناء سكن يقل أو يعادل ثمنه 30 ألف دولار مع احتساب الرسوم، و7 آلاف دولار بهدف اقتناء سكن يفوق سعره أو يعادل 70 ألف دولار مع احتساب الرسوم.

وتسعى الحكومة عبر تفعيل البرنامج إلى تحفيز الأسر إلى اقتناء السكن عبر عرض يصل إلى 114 ألف وحدة سكنية، من بينها 58 ألف وحدة سكنية لفائدة الطبقة المتوسطة، وتتوقع وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، أن يرتفع إنتاج العقارات بنسبة 10% سنوياً. ويفترض في الراغب في الاستفادة من الدعم المباشر أن يكون مغربياً وغير حائز عقاراً مخصصاً للسكن بالمغرب وغير مستفيد من أي إعانة أو امتياز ممنوح من قبل الدولة مخصص للسكن وأن يتكون السكن من غرفتين على الأقل.

وبلور المغرب منصة إلكترونية تتيح للراغبين في الاستفادة من الدعم تقديم طلباتهم، حيث تجلى أن الطلبات تأتي من المقيمين والمغتربين المغاربة، علماً أن حوالي ثلثي الطلبات تهم السكن الموجه إلى الفئات المعوزة .

ويسجل الاقتصادي المتخصص في قطاع العقارات، إدريس الفينا، في تصريح لـ«العربي الجديد» أن الموازنة الموجهة إلى صندوق التضامن لدعم السكن والاندماج السكني، حددت برسم العام الحالي بحوالي 200 مليون دولار، ما يعني أن عدد الطلبات التي سيستجاب لها سيكون في حدود ذلك المبلغ. وكان رئيس الحكومة المغربية عزيز أخنوش أكد في آخر تصريح أن عدد طلبات الدعم التي تم التوصل بها إلى غاية منتصف يوليو/ تموز الماضي، بلغ 84 ألف طلب استفادة من الدعم المباشر، إذ تمت تلبية انتظارات 17 ألف مهتم، فالدعم الذي وفرته الدولة وصل إلى 130 مليون دولار لفائدة مساكن بقيمة 630 مليون دولار. ويذهب الفينا إلى أن الطلب على المساكن التي يفترض أن تحظى بالدعم المالي المباشر من قبل الدولة، سيكون مرتفعاً غير أن ذلك يقابله نقص كبير على مستوى العرض من العقارات. وكانت وزارة الإسكان قدرت الطلب على المساكن في المغرب بحوالي مليون وحدة سكنية، 70% منها تخص الطبقة الاجتماعية ذات الدخل المحدود والطبقة المتوسطة، ما يدفع الفينا إلى التساؤل حول مدى استجابة المستثمرين في بناء العقارات للتوجه الجديد إلى دعم السكن. وتتوقع المندوبية السامية للتخطيط، في الموازنة الاقتصادية الاستشرافية لعام 2025، أن تساهم مواصلة تدابير دعم اقتناء السكن والتطور الملحوظ لأنشطة الأشغال العمومية القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية زيادة بنسبة 3,5%.

(Getty)

ارتفاع احتياطيات الصين من النقد الأجنبي

بلغ إجمالي احتياطيات الصين من النقد الأجنبي 3,2882 تريليونات دولار حتى نهاية أغسطس/ آب الماضي، بزيادة قدرها 31,8 مليار دولار أو 0,98 في المائة مقارنة بنهاية يوليو/ تمو، وفقاً لبيانات رسمية. ظلت احتياطيات الصين من النقد الأجنبي مستقرة فوق 3,2 تريليونات دولار لمدة تسعة أشهر متتالية، وفقاً لإدارة الدولة للنقد الأجنبي. وقالت الإدارة في بيان إن مؤشر الدولار شهد انخفاضاً، بينما ارتفعت أسعار الأصول المالية العالمية بشكل عام الشهر الماضي، وذلك بسبب عوامل مثل بيانات الاقتصاد الكلي وتوقعات السياسة النقدية في الاقتصادات الكبرى. وأضافت الإدارة أن الآثار المشتركة لتحويل العملات وتغيرات أسعار الأصول أدت إلى زيادة احتياطيات النقد الأجنبي.

لقطات

استمرار مفاوضات التجارة بين الخليج ونيوزيلندا

أكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جاسم محمد البديوي، أن المفاوضات لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون ونيوزيلندا تسير في الاتجاه الصحيح، إذ اتفق الجانبان على أغلب الفصول فيها. والتقى البديوي، أمس الأحد في مقر الامانة العامة بالرياض، وزير التجارة والزراعة والغابات ومساعد وزير خارجية نيوزيلندا تود ماكلاي. ولفت البديوي، بحسب بيان صادر عن الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى ان الجانبين أشادا خلال اللقاء، بجهود الفرق المعنية بالمفاوضات القائمة بشان اتفاقية التجارة الحرة.

توقعات بزيادة الصادرات المصرية

توقع أمين عام شعبة المصدرين ورئيس لجنة الشؤون الأفريقية بالاتحاد العام للغرف التجارية، أحمد زكي، زيادة حجم الصادرات المصرية خلال الربعين الثالث والرابع من العام الحالي، مشيراً إلى أن زيادة الصادرات تعمل على توافر العملة الصعبة التي تزيد قدرة الشركات على استيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج وإعادة التصنيع بكامل الطاقات. وأكد زكي، أن استقرار سعر الصرف والتعامل المباشر مع البنوك من اهم الإنجازات التي تحققت في الفترة الماضية، إذ تسعى الحكومة إلى استقرار الأسواق لخدمة قطاع التصدير لزيادة الحصيلة الدولارية، بحسب بيان امس.

نزع ملكية العقارات المتعارضة مع تطوير الرياض

أعلنت الهيئة الملكية لمدينة الرياض، أمس الأحد، بدء إجراءات نزع ملكية العقارات المتعارضة مع مسارات برنامج تطوير محاور الطرق الدائرية والرئيسية بالعاصمة السعودية الرياض. وأوضحت الهيئة الملكية لمدينة الرياض، في بيان لها، أن المجموعة الاولى تشمل: مشروع تنفيذ الطريق الدائري الجنوبي الثاني، ومشروع امتداد طريق الطائف بحي لبن شرقاً حتى مشروع القدية، ومشروع تنفيذ جسرين موازيين للجسر المعلّق وتطوير تقاطع الدائري الغربي مع طريق جدة. وطالبت الهيئة ملاك العقارات تقديم المستندات المطلوبة إلكترونياً.

غلاء الوقود يدفع الباكستانيين نحو الدراجات الكهربائية

إسلام أباد ـ **العربي الجديد**

يلاحظ أي شخص يزور «شارع أكبر»، وهو أقدم سوق للدراجات النارية في مدينة كراتشي، المركز المالي والتجاري لباكستان، تغييراً ملموساً داخل صالات العرض هناك وخارجها، إذ تصطف الدراجات الكهربائية بين طوابير الدراجات النارية التي تعمل بالبنزين والتي تصنعها علامات تجارية مختلفة، حيث يتطلع التجار إلى تنويع عروضهم في مواجهة المطالب المتغيرة للعملاء.

وفي حين جدد بعض التجار صالات العرض الخاصة بهم بالكامل لبيع دراجات كهربائية جديدة، احتفظ آخرون بالإصدارات المستعملة والجديدة. والدراجات النارية هي وسيلة النقل المفضلة للطبقة المتوسطة والشرائح الدنيا من المجتمع نظراً لكفاءتها في استهلاك الوقود وتكلفتها. مع ذلك، أجبر ارتفاع تكلفة البنزين بعض المستخدمين على التفكير في التحول إلى المركبات الكهربائية التي يقول تجار إنها توفر كثيراً في النفقات.

يتراوح سعر الدراجة الكهربائية بين 155 ألف روبية (556 دولاراً) وحوالي 400 ألف روبية (1435 دولاراً)، وتسير لمسافة تتراوح بين 55 و140 كيلومتراً بشحنة كاملة. ويقول محمد صابر شيخ، وهو تاجر دراجات كهربائية صينية، إن الدراجة الكهربائية المتوسطة تقطع مسافة 100 كيلومتر بشحنة كهرباء تتكلف حوالي 100 روبية. وبالمقارنة، يوضح شيخ أن الدراجة التي تعمل بالبنزين تقطع مسافة 50 إلى 60 كيلومتراً بليتر واحد من البنزين بتكلفة 260 روبية. ويقدر شيخ أن المستهلك الذي يتحول إلى الدراجات الكهربائية يوفر ما لا يقل عن عشرة آلاف روبية شهرياً (36 دولاراً). ويشير شيخ في تصريحات لصحيفة «داون» الباكستانية، أمس، إلى أنه رغم أن الدراجات الكهربائية تثير حماس المستخدمين، إلا أن الانتقال كان أبطأ في كراتشي مقارنة بالبنجاب، لافتا إلى أن شارع أكبر، الذي يضم أكثر من 200 متجر، جرى تحويل ثمانية إلى عشرة منها فقط إلى صالات عرض للدراجات الكهربائية، بينما يبيع حوالي 20 إلى 25 تاجراً كلاً من الدراجات التي تعمل بالبنزين والدراجات الكهربائية.

وهناك عدة أسباب تمنع العملاء في كراتشي من التحول إلى الدراجات الكهربائية، وفقاً للتاجر الباكستاني، موضحاً أن معظم الناس في كراتشي يعيشون في شقق ويواجهون مشاكل في البنية التحتية لمواقف السيارات والشحن.

عن تداعيات حادثة معبر الكرامة على إسرائيل

مصطفى عبد السلام

قلنا عشرات المرات إن طول أمد الحرب في غزة ليس في صالح إسرائيل، عسكرياً وأمنياً واقتصادياً، وحتى دولياً، فإن صورة دولة الاحتلال اهتزت بشدة، وسمعتها «تمرمغت» في التراب بسبب الفشل الذريع في القضاء على المقاومة واستعادة أسراها، وسقطت أسطورة الجيش الذي لا يقهر، وتحولت «الميركافا» إلى خردة يتلاعب بها أطفال القطاع.

يحدث ذلك رغم الدعم الدولي والمساعدات الأميركية الضخمة التي تقدر بمليارات الدولارات وتتلقاها حكومة نتنياهو منذ ما يقرب من 11 شهراً. والمؤشرات تقول إن القادم أصعب لدولة الاحتلال، في ظل تعرض إسرائيل لحرب مفتوحة على جبهات، غزة، حدود لبنان، البحر الأحمر الحوثي، ومؤخراً الضفة الغربية.

أحدث تلك الجبهات ما جرى أمس على الحدود الأردنية الفلسطينية، حيث قام سائق شاحنة أردني بقتل ثلاثة إسرائيليين على المعبر الحدودي والذي يحمل أسماء، جسر الملك حسين، ومعبر الكرامة، أو معبر اللنبي، وعلى الفور تم إغلاق المعبر. كما أعلنت سلطات الاحتلال وقف العمل في المعابر البرية مع الأردن. حادثة معبر الكرامة وقعت في منطقة تخضع لسيطرة إسرائيلية بالكامل، وهي خطيرة جداً بالنسبة لإسرائيل، ليس فقط على المستوى العسكري، بل على المستوى الاقتصادي والتجاري، فهذا المعبر أو الجسر يتم من خلاله نقل جزء من السلع الأردنية إلى الأسواق الإسرائيلية وأسواق الضفة. كما أن «الكرامة» ومعبرين حدوديين آخرين هما الشيخ حسين (نهر الأردن من الجانب الإسرائيلي) ووادي عربة (إسحق رابين) يعد معبراً رئيسياً لنقل السلع القادمة من بعض دول الخليج لإسرائيل، والتي زادت بشدة عقب انطلاق الحرب في غزة، حيث هناك طريق بري يبدأ من بعض دول الخليج وموانئ دبي وجبل علي وأسواق الإمارات ومروراً بالبحرين ثم الأردن فإسرائيل، وهذا الطريق يوفر جزءاً كبيراً من احتياجات أسواق الاحتلال، عقب الشلل الذي أصاب موانئ إسرائيل على البحر الأحمر بسبب عمليات استهداف جماعة الحوثي للسفن الإسرائيلية وسفن الدول الداعمة لها. من هنا تأتي حساسية حادثة أمس تجارياً لإسرائيل، والدليل التراجع القوي الذي شهدته بورصة تل أبيب صباح أمس، لأن المعابر الأردنية باتت أحد الشرايين الحيوية لتجارة إسرائيل الخارجية إلى جانب موانئ البحر المتوسط، وتحديدا معبر الشيخ حسين، وهذا ما يبرر رد فعل نتنياهو العنيف تجاه ما جرى حيث وصف الحادثة قائلاً: «هذا يوم صعب وقاسي، ونحن محاطون بمجرمين يريدون قتلنا جميعاً، وبأيديولوجية قاتلة يقودها محور الشر الإيراني».

مال وسياسة

الاحتلال يشدد الحصار على الضفة بعد عملية «الكرامة»

اندفع الاحتلال الإسرائيلي نحو تضييق الخناق الاقتصادي على الضفة الغربية، حيث أغلق معبر الكرامة، المنفذ الرئيسي للتجارة بين الأردن والأراضي الفلسطينية، بعد عملية إطلاق النار التي أدت إلى مقتل ثلاثة إسرائيليين

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

شدد الاحتلال الإسرائيلي الخناق على حركة التبادل التجاري بين الأردن والضفة الغربية، في أعقاب عملية نفذها أردنيّ، أمس الأحد، على معبر جسر الملك حسين (معبر الكرامة حسب التسمية الفلسطينية) واللنبي حسب التسمية الإسرائيلية، وأدت إلى مقتل ثلاثة إسرائيليين. فعقب الحادثة أعلنت سلطات الاحتلال وقف العمل في المعابر البرية مع الأردن، وهي الكرامة والشيخ حسين ووادي عربة (إسحق رابين).

ويختص معبر الكرامة بشكل رئيسي بحركة نقل الأفراد والبضائع بين الأردن والأراضي الفلسطينية، وتعبره يومياً عشرات الشاحنات المحملة بالبضائع والمركبات المخصصة لنقل الأشخاص، ويخضع لرقابة الاحتلال الإسرائيلي إلى جانب السلطة الوطنية الفلسطينية، وللجهات المختصة في الجانب الأردني. أما جسر الشيخ حسين، فيقع في شمال الأردن، وهو يختص بتنقل الإسرائيليين، وتنظيم حركة التجارة برأ من إسرائيل وإليها، ويدخل منه حملة الجنسيات غير الفلسطينية أو الدبلوماسيون المتجهون من دولة الاحتلال وإليها برّاً أو حملة تأشيرات الزيارة الإسرائيلية.

قال مدير اتحاد المزارعين الأردنيين، محمود العوران، لـ«العربي الجديد»، إن حركة التبادل التجاري بين الأردن والأراضي الفلسطينية توقفت نهائياً اعتباراً من أمس الأحد، وخصوصاً بعد إغلاق المعبر من قوات الاحتلال إثر العملية، ما سيؤدي إلى انعدام حركة التبادل التجاري وإدخال البضائع إلى الجانب الفلسطيني وتوريد منتجاته للسوق الأردني.

وأضاف أن المعبر يخص فقط النقل والشحن بين الأردن والأراضي الفلسطينية، وهناك معبر آخر خاص بحركة التجارة ونقل الأفراد بين الجانبين الأردني والإسرائيلي هو معبر الشيخ حسين، مشيراً إلى أن عملية الكرامة سيكون لها ارتدادات على الحركة التجارية على صعيد التجارة بين الأردن وفلسطين أو الأردن والاحتلال الإسرائيلي.

وأشار إلى أن صادرات الأردن من الخضار والفواكه إلى إسرائيل متوقفة أصلاً، في أعقاب إشاعة الاحتلال أن المياه الزراعية في الجانب الأردني «مسرطنة»، ما استدعى وقف عمليات التصدير.

وبحسب العوران، فإن هناك عشرات الشاحنات التي تعبر معبر الملك حسين يومياً في الاتجاهين، وإن عدداً كبيراً من مركبات نقل الركاب ستتأثر من الناحية الاقتصادية، نظراً لتوقف تشغيلها، وقد يطول الأمر.

وقال إنّ من المؤكد أن الاحتلال سيضع مزيداً من المعيقات أمام التجارة بين الأردن وإسرائيل، مع التضييق على المصدرين وسائقي الشاحنات، متذرعاً بالعملية التي حدثت أمس، ما سيؤدي إلى إضعاف النشاط التجاري بين الأردن وفلسطين ويحرم السوق الفلسطيني التزود باحتياجات من سلع أساسية واستبدالها بمنتجات إسرائيلية.

أعلنت قوات الاحتلال الإسرائيلي إغلاق جميع المعابر البرية مع الأردن بعد عملية جسر الملك الحسين - الكرامة، لدواعٍ أمنية وحتى إشعار آخر. وقالت سلطة المعابر الإسرائيلية في بيان إنه «في أعقاب الحادث في معبر اللنبي، وبتعليمات من السلطات الأمنية، تم القرار بوقف كافة النشاطات في المعابر البرية إسحق رابين (القريب من إيلات) ومعبري اللنبي ونهر الأردن (منطقة الشمال)». وفي الأردن أعلن الناطق الإعلامي باسم مديرية الأمن العام الأردنية إغلاق جسر الملك حسين أمام حركة السفر إثر إغلاقه من الجانب الآخر لإشعار آخر، مهيباً بمستخدمي الجسر التقيّد ومتابعة وسائل الإعلام حول أيّ تغيّر في حركة السفر، الذي سيُعلَن عنه أولاً بأول.

وقال المدير العام للإدارة العامة للمعابر والحدود في السلطة الفلسطينية، نظمي مهنا، إن السلطات الإسرائيلية أغلقت معبر الكرامة/ اللنبي شرق مدينة أريحا في كلا الاتجاهين. وأضاف مهنا في بيان مقتضب أن حركة المسافرين من الضفة الغربية إلى الأردن وبالعكس متوقفة تماماً حتى اللحظة، ولا تفاصيل أخرى بشأن إعادة تشغيله.

من جانبه قال الخبير الاقتصادي الأردني، حسام عايش، لـ«العربي الجديد»، إن عملية أمس ستؤثر بلا شك في حركة التبادل التجاري والنقل البري بين الأردن والجانب الفلسطيني، باعتباره المنفذ الوحيد بين الجانبين، حيث إن الممرات الأخرى لا تعمل، وبالتالي إن توقف حركة التبادل التجاري سيوقف ما قيمته 435 مليون دولار من التبادل التجاري السنوي بينهما أو على الأقل ستتوقف فترة من الزمن، وستقلل من حجم التجارة في حال العودة بالسماح بتشغيل الممر والنشاط التجاري.

وأضاف أن الاحتلال سيضع مزيداً من القيود على التبادل التجاري، وهو يسعى للاستئثار بكامل السوق الفلسطيني، حيث بلغت الصادرات الأردنية إلى السوق الفلسطيني حوالى 328 مليون دولار، والواردات من السلع الفلسطينية حوالى 97 مليون دولار العام الماضي، وينجم عن ذلك آثار اقتصادية سلبية على الاقتصاد الفلسطيني الذي تهيمن عليه إسرائيل، مع الأخذ بعين الاعتبار حرمان ما بين 140 ألفاً و180 ألف فلسطيني من فرص العمل وتخفيض دخلهم.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

جنود إسرائيليون يتجمعون في مكان عملية معبر الكرامة (اللنبي) في 8 سبتمبر 2024 (أحمد غرابلي/فرانس برس)

مال وناس

احتجاجات في طرابلس بسبب الكهرباء

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

تشهد العاصمة الليبية طرابلس وضواحيها حالة من الغليان الشعبي نتيجة تدهور الخدمات الأساسية، وعلى رأسها أزمة الكهرباء التي باتت تتفاقم يومًا بعد يوم. الاحتجاجات التي خرجت إلى الشوارع ليست مجرد غضب على انقطاع التيار الكهربائي فقط، بل تعكس أيضًا حالة إحباط عام تجاه الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تلقي بظلالها على حياة المواطنين. يتزامن ذلك مع تفاقم أزمة مصرف ليبيا المركزي والإغلاق المتكرر للحقول النفطية، ما يضعف قدرة الدولة على توفير الخدمات الحيوية للمواطنين. ومع ارتفاع درجات الحرارة التي تتجاوز 40 درجة مئوية في بعض مناطق ليبيا، يعاني المواطنون من انقطاع مستمر للتيار الكهربائي. وفي مناطق جنوب طرابلس، مثل عين زارة، باتت الكهرباء تنقطع أكثر من عشر ساعات يوميًا. وفي هذا السياق، يقول أحد المتظاهرين، سليم النعمي، لـ«العربي الجديد»: «الكهرباء تنقطع في أشد أوقات الحاجة إليها، ونحن نعيش في ظروف لا تحتمل». لكن الأزمة لا تقتصر على عين زارة، ففي شارع الحي الإسلامي بمنطقة غوط الشعال غرب طرابلس، تجمع المتظاهرون مساء أول من أمس السبت، وأشعلوا الإطارات في الطرقات تعبيرًا عن غضبهم من تزايد ساعات طرح الأحمال. أحد المحتجين، أحمد الرحيبي، صرّح لـ«العربي الجديد»: «في البداية كانت الأزمة محدودة بساعتين يوميًا، أما الآن فقد تجاوزنا سبع ساعات، ولا يبدو أن هناك حلًا قريبًا». تأتي أزمة الكهرباء في وقت يعاني فيه قطاع الطاقة من ضغوط شديدة بسبب إغلاق عدد من الحقول النفطية، ما أثر بشكل مباشر على قدرة شركة الكهرباء على تأمين الوقود الخفيف المطلوب لتشغيل محطات التوليد، خاصة في ظل تزايد الطلب على الكهرباء مع ارتفاع درجات الحرارة.

بالإضافة إلى التأثير المباشر لإغلاق الحقول النفطية على قطاع الكهرباء، تتفاقم الأوضاع الاقتصادية بشكل عام بسبب أزمة مصرف ليبيا المركزي، إذ أدى الانقسام بين الحكومتين المتنافستين في الشرق والغرب إلى شلل مالي، حيث لم تعد الحكومة قادرة على تخصيص الأموال لتطوير القطاعات الحيوية أو لتأمين السيولة المطلوبة للاقتصاد. ولقد أكد خبراء اقتصاد لـ«العربي الجديد» أن استمرار هذا الانقسام سيؤدي إلى مزيد من التدهور الاقتصادي، ما سيعمق الفجوة بين الحكومة والمواطنين. وتحدث المحلل الاقتصادي عبد الناصر الكميشي، لـ«العربي الجديد»، عن أن استمرار الأزمة من دون حل قد يقود إلى تداعيات سلبية بعيدة المدى، ليس فقط على مستوى الخدمات بل على مستوى الاستقرار المالي للدولة الليبية. وأوضح أن الحل لا يكمن في إعادة فتح الحقول النفطية وتزويد محطات الكهرباء بالوقود المطلوب فقط، بل يتطلب أيضًا توحيد المؤسسات المالية، بما في ذلك مصرف ليبيا المركزي، لضمان توفير السيولة والتمويل اللازمين لتطوير البنية التحتية.

وصرفت الشركة العامة للكهرباء حتى نهاية شهر يوليو/ تموز الماضي 2,5 مليار دينار (نحو 520 مليون دولار) على مشروعات التطوير والتنمية. وتستمر ليبيا في دعم أسعار تعرفة الكهرباء حسب بيانات مصرف ليبيا المركزي. يذكر أن مصرف ليبيا المركزي أعلن، الخميس الماضي، استئناف جميع عملياته المصرفية بعد إصلاح الأنظمة المعطلة، مشيرًا إلى عودته إلى «حالته الطبيعية»، لكن الأزمة الاقتصادية في ليبيا تفاقمت خلال الأيام الأخيرة، فقد شهدت أسعار السلع قفزات كبيرة وتدهور سعر الصرف في السوق الموازية بشكل حاد، ما أدى إلى حالة من الهلع بين المواطنين الذين هرعوا لتخزين السلع الأساسية. وقرر مصرف ليبيا المركزي فتح طلبات الاعتمادات المستندية الواردة من المصارف التجارية منذ الخميس الماضي، في محاولة لتخفيف مشاكل شح السلع في الأسواق المحلية جراء تصاعد الانقسامات المالية.

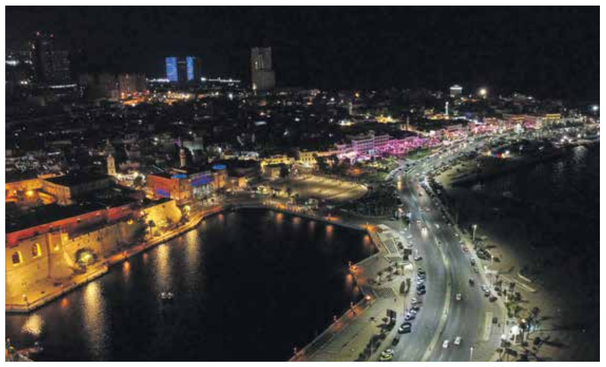
طرابلس تعاني من أزمات كهرباء متكررة (محمود تركية/فرانس برس)

أخبار العرب

زيادة سنوية في احتياطي قطر الأجنبي

ارتفعت قيمة الاحتياطيات النقدية والسيولة لدى مصرف قطر المركزي بختام شهر أغسطس/آب 2024 بنسبة 3,95% سنوياً أو 9,59 مليارات ريال (2,66 مليار دولار)، مسجلة مستوى قياسياً جديداً.

سجلت الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية لدى مصرف قطر المركزي نهاية الشهر الماضي 252,26 مليار ريال (70,03 مليار دولار)، مقابل 242,67 مليار ريال (67,37 مليار دولار) في ختام شهر أغسطس/آب 2023.

وحسب مسح مصرف قطر المركزي الصادر، أمس الأحد، فقد نمت قيمة الاحتياطيات بنحو 0,51% أو 1,28 مليار ريال عن مستواها في يوليو/تموز 2024 البالغ 250,98 مليار ريال. ومنذ بداية العام الحالي، ارتفعت الاحتياطيات الدولية والسيولة 2,57% بما يُقدر بـ6,33 مليارات ريال؛ قياساً بمستواها البالغ 245,93 مليار ريال في نهاية العام المنصرم. تلقى الاحتياطي دعماً سنوياً من ثلاثة بنود في مقدمتها احتياطي الذهب.

مصر تسرع إنتاج الاكتشافات النفطية

شدد وزير البترول والثروة المعدنية المصري، كريم بدوي، على أهمية الإسراع بعمليات التنمية ووضع الاكتشافات التي تحققت على خريطة الإنتاج بهدف زيادة معدلات الإنتاج المحلي لتخفيف الضغط على فاتورة الإستيراد. وأكد بدوي، في بيان صادر أمس الأحد، أن الحقول المتقادمة في مصر لا تزال تتمتع بإمكانات واعدة يمكن استغلالها باستخدام التكنولوجيات الحديثة والبيانات المتاحة من عمليات البحث السيزمي. جاء ذلك خلال رئاسته أعمال الجمعية العامة لشركة الفرعونية للبترول لاعتماد نتائج أعمال العام المالي 2023/ 2024 عبر تقنية الفيديو كونفرنس.

واستعرض رئيس الشركة حسام زكي، أهم مؤشرات الأداء، خلال العام، حيث أشار إلى أن الشركة نجحت في تحقيق 98,5% من إجمالي الخطة الإنتاجية المعتمدة للعام المالي 2023/ 2024 بمتوسط معدلات إنتاج 79 ألف برميل مكافئ يومياً.

إيرادات

تحذيرات من مخاطر تراجع أسعار النفط على الاقتصاد العراقي

بقلم ـ **احمد عبد**

حذر مختصون من انعكاسات سلبية قد تطاول الاقتصاد العراقي وسداد رواتب موظفي الدولة نتيجة انخفاض أسعار النفط، الذي تعتمد عليه البلاد في إيراداتها بشكل رئيسي. وألمت بخام البصرة (الثقيل والمتوسط) خسائر أسبوعية كبيرة مع تسجيل أسعار النفط العالمي خسائر أسبوعية حادة ليصل إلى نحو 71 دولاراً للبرميل، فيما أغلق خام البصرة الثقيل جلسة الجمعة 6 أيلول/سبتمبر 2024، على ارتفاع بلغ 40 سنتاً ليصل إلى 68,76 دولاراً، وشهد خسائر أسبوعية بلغت 6,1 دولارات بما يعادل 7,9%.

وسجلت أسعار النفط العالمي هي الأخرى خسائر ممتدة منذ أربع جلسات متتالية، وسط ترقب لموقف أوبك+، حيث سجل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي خسائر أسبوعية بنسبة 7,9%، كما سجل خام برنت خسائر أسبوعية حادة تجاوزت 7,6%.

> مخاوف من ارتدادات سلبية على بنود بالموازنة ومنها الرواتب

أثر الانخفاض

حرك انخفاض أسعار النفط مخاوف برلمانية وشعبية وتساؤلات عن خطط الحكومة لمواجهة الأزمة المحتملة نتيجة لهذا الانخفاض، بعد أن أصبح الفارق بين السعرين الحالي والمقدر في الموازنة أكثر من عشرة دولارات. وقال الباحث في الشأن الاقتصادي، أحمد صباح، إن انخفاض أسعار النفط إلى ما دون 70 دولاراً، مع التزام العراق بتعهدات مستوى الإنتاج أمام منظمة أوبك وخفضه إلى 3,3 ملايين برميل يومياً، سيؤدي إلى نتائج سلبية كبيرة. ولفت صباح إلى تراجع الإيرادات النفطية الشهرية إلى تسعة تريليونات دينار، ستذهب ثمانية تريليونات منها لتمويل رواتب الموظفين، فيما سيتم تخصيص الأموال المتبقية لتغطية نفقات شركات التراخيص النفطية وتمويل مفردات البطاقة التموينية ونفقات تشغيلية واستثمارية أخرى. وأضاف أن العراق يعتمد على النفط بنسبة 90% من حجم الناتج القومي وهذا رقم كبير، لأن انخفاض أسعار النفط إلى 70 دولاراً للبرميل فما دون، يجعل العراق غير قادر على دفع الرواتب لمدة ثلاث سنوات على الأقل. وأفاد صباح بأن قرارات منظمة أوبك الداعية إلى خفض التصدير سيكون لها أثر وفجوة كبيرة على عجز الموازنة الذي يسدد من فرق أسعار النفط، لأن الموازنة مبنية على الإيرادات النفطية، وكلما تغير سعر النفط سيكون هناك تأثير مباشر على الموازنة، وبالتالي كلما انخفضت أسعار النفط العالمية سيكون هناك عجز في نسبة الإنجاز للموازنة. يذكر أن وزارة النفط العراقية، أعلنت أمس الأحد، عن خطة لزيادة إنتاجها من الخام الى ستة ملايين برميل يومياً بحلول عام 2028، ضمن مشروع أكبر لرفع الإيرادات. ونقلت وكالة الأنباء العراقية، عن وكيل وزير النفط باسم محمد خضير، قوله إن «الوزارة لديها خطة طموحة في دعم وصيانة الإنتاج لتأمين الكميات المطلوبة للتصدير».

خبراء يحذرون

من جانبه، حذر الخبير الاقتصادي العراقي، نبيل المرسومي، من أن انخفاض سعر برميل النفط العراقي إلى 70 دولاراً سيؤدي إلى تأثيرات سلبية كبيرة على الاقتصاد الوطني العراقي. وقال المرسومي، في تدوينة له على صفحته الشخصية في «فيسبوك»، إن انخفاض الأسعار، مع تراجع الصادرات النفطية إلى 3,3 ملايين برميل يومياً، سيؤدي إلى انخفاض الإيرادات النفطية الشهرية إلى تسعة تريليونات دينار. وأشار إلى أن تريليون دينار من هذه الإيرادات سيخصص لتغطية نفقات شركات التراخيص النفطية، مما يترك ثمانية تريليونات دينار فقط لتمويل الرواتب بمختلف أشكالها. وأفاد المرسومي بأن نصف تريليون دينار سيخصص لتمويل مفردات البطاقة التموينية، بينما سيتم تمويل باقي النفقات التشغيلية والاستثمارية من الإيرادات غير النفطية الشحيحة، بالإضافة إلى الاقتراض الداخلي والخارجي. وتوقع المرسومي أن ترتفع الضرائب والرسوم، كما ستتعاظم الديون، وسيتعرض الاحتياطي الأجنبي في البنك المركزي العراقي لضغط كبير، في ظل غياب صندوق سيادي مخصص لمواجهة الأزمات الاقتصادية. وأكد أن وزارة المالية قد تواجه صعوبات في تمويل الرواتب خلال الشهرين المقبلين، مما قد يؤدي إلى تأخير أو تخفيض الرواتب إذا استمر سعر البرميل في نطاق السبعين دولاراً لمدة ستة أشهر.

البرلمان يطمئن

في السياق، أوضح عضو اللجنة المالية في البرلمان العراقي، مصطفى الكرعاوي، أن أي تغيير في سعر النفط له انعكاس سلبي مباشر على الموازنة الدولة، وستتأثر الموازنات الاستثمارية والتشغيلية نتيجة هذا الانخفاض، لكنه لا يؤثر على سداد الرواتب والالتزامات المالية. وحذر الكرعاوي خلال حديثه لـ«العربي الجديد»، من وقوع عجز مالي على موازنة الدولة الاتحادية، لأن انخفاض أسعار النفط سيؤثر بشكل خاص على الموازنة الاستثمارية، وكذلك على الموازنة التشغيلية المتعلقة بالقضايا السلعية والخدمية. وبيّن الكرعاوي أن الحركة الاقتصادية في العراق بشكل عام ستتأثر، مستبعداً تأثير انخفاض أسعار النفط على رواتب الموظفين، لأن سقف الرواتب أقل بكثير من سقف الإنفاق المخصص في الموازنة. وأفاد: الحكومة اعتمدت في موازنتها لسد العجز الحاصل على فرق سعر النفط بنحو عشرة دولارات، لأنها وضعت موازنتها على سعر 70 دولاراً للبرميل، مما يعني أن التأثير سيكون على سداد مستويات العجز دون الأضرار في بقية تفاصيل الموازنة العامة.

الموازنة تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط (فرانس برس)

تباين بورصة الكويت

تباينت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت عند إغلاق تعاملات أمس الأحد، مع تصدر سهم شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة «إيفا» التداولات. تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,37%، و«العام» بنحو 0,10%، بينما ارتفع «الرئيسي» بـ1,20%، و«الرئيسي 50» بـ1,33% عن مستوى الخميس الماضي.

سجلت بورصة الكويت تداولات بقيمة 85,38 مليون دينار، وزعت على 447,99 مليون سهم، بتنفيذ 22,49 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة ارتفاع ستة قطاعات في مقدمتها التأمين بـ4,09%، بينما تراجعت سبعة قطاعات على رأسها التكنولوجيا بـ8,73%. وبالنسبة للأسهم، فقد ارتفع سعر 69 سهماً على رأسها «مينا» بـ90,91%، بينما تراجع سعر 51 سهماً في مقدمتها «الأنظمة» بواقع 8,73%، واستقر سعر 17 سهماً.

طاقة

مشروع سيب يحفّز الاستثمارات العُمانية

مسقط ـ **كريم رمضان**

«هذا المشروع يمثل نقطة تحول لنا»... هكذا عبّر سالم الشنيفري، الذي يدير مصنعاً للألومنيوم في محافظة ظفار العمانية، عن تحمسه لإطلاق مشروع سيب للغاز، الذي أعلنته الحكومة رسمياً في 26 أغسطس/آب الماضي، مشيراً إلى أن «المصنع اضطر إلى تقليص إنتاجه منذ عامين بسبب نقص إمدادات الغاز». وعبر الشنيفري عن تفاؤله بالمستقبل المنظور قائلاً: «اليوم نستعد للتوسع، ونتطلع إلى المقبل»، مبيناً أن هذا المشروع، الذي يمتد بطول 208 كيلومترات من المنطقة الوسطى إلى محافظة ظفار الجنوبية بتكلفة 76 مليون ريال عماني (197,42 مليون دولار)، يأتي استجابة للطلب المتزايد على الغاز في المنطقة. وحسب إفادة مصادر مطلعة لـ«العربي الجديد»، رفضت ذكر هويتها، فإن مشروع سيب يعكس التزام الحكومة العمانية بتحسين البنية التحتية للغاز في البلاد، ويعزز قدرة السلطنة على تلبية الطلب المحلي المتزايد على الغاز، ما يسهم في تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية العمانية. ويتوقع خبراء أن يسهم المشروع في دعم النمو الاقتصادي بسلطنة عمان من خلال توفير الطاقة اللازمة للمشاريع الصناعية المستقبلية، وتلبية الطلب المتزايد على الطاقة في محافظة ظفار. ويشمل نطاق عمل المشروع تمديد ست من محطات صمامات الإغلاق، إضافة إلى ثلاث محطات إطلاق واستقبال جديدة. وسبق أن كشفت شركة أوكيو عن مشروع ثان سيعلن عنه قريباً، من شأنه زيادة السعة الاستيعابية لشبكات الغاز في سلطنة عُمان، وفقاً لما أوردته وكالة الأنباء العمانية.

استجابة فعالة

في هذا الإطار، يؤكد الخبير الاقتصادي العماني، خلفان الطوقي، لـ«العربي الجديد»، أن مشروع سيب للغاز، الذي يمتد من المنطقة الوسطى إلى محافظة ظفار، يعكس التزام حكومة عمان بتوفير الغاز للمستهلكين بشكل مستدام، ويمثل خطوة جدية من قبل الحكومة في تحسين بنية الغاز التحتية، وهو ما يعزز الثقة في قدرتها على تلبية الطلب المحلي المتزايد على الغاز. ويرى الطوقي أن هذا التوسع يمثل استجابة فعالة للنمو الاقتصادي الذي تشهده السلطنة، ويؤشر إلى التحسن الملحوظ في البيئة الاستثمارية بمختلف القطاعات، لافتاً إلى أن المشروع يأتي في وقت حيوي، حيث يتزايد الطلب على الغاز بشكل مستمر، مما يدل على وجود حاجة ملحة لتلبية احتياجات السوق المحلي. ومن شأن ذلك أن يعزز من جاذبية السلطنة وجهة استثمارية، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، ويعكس استقرار السوق المحلي وتحسن بيئة الأعمال بشكل عام، بحسب الطوقي. من ناحية أخرى، يشير الطوقي إلى أن «أوكيو» لأنابيب الغاز، التي كانت في السابق شركة حكومية، وتحولت الآن إلى شركة مساهمة عامة، تلعب دوراً محورياً في تنفيذ هذا المشروع، موضحاً أن هذا التحول يعزز من مكانة الشركة في السوق ويجعلها أكثر جذبًا للمستثمرين، سواء كانوا أفراداً أو شركات. ويرى الطوقي أن زيادة عوائد المستثمرين من هذا المشروع تسهم في تعزيز جاذبية الشركة الاستثمارية، مما يفتح آفاقاً جديدة للتوسع والنمو في المستقبل، معتبراً أن هذا التوسع يعكس التزام الحكومة وجديتها في تنفيذ مشاريع كبيرة كهذه. وهذا الالتزام مؤشر إيجابي للمستثمرين الخارجيين، حيث يُظهر استعداد السلطنة لتقديم فرص استثمارية واعدة في قطاع الغاز، الأمر الذي يسهم في جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتعزيز الثقة في السوق المحلي، وفق الطوقي. ويخلص الخبير الاقتصادي العماني إلى أن مشروع سيب للغاز يعزز مصداقية «أوكيو»، التي نجحت في تزويد الغاز بدون انقطاع بنسبة 99% على مدى 10 سنوات، وهو ما يعتبره مؤشراً جيداً على أداء الشركة بوجه خاص وقطاع الغاز العماني بوجه عام.

السعر العالمي

لكن الخبير الاقتصادي العماني، مرتضى حسن علي، لا يرجح إسهام مشروع سيب للغاز في تخفيض أسعار الغاز في المستقبل القريب، حسب إفادته لـ«العربي الجديد»، مشيراً إلى أن الحكومة العمانية كانت قد قررت قبل سنوات رفع الدعم عن النفط والغاز الذي تقدمه للمستهلكين والشركات، وبدأت بسعر الغاز وفق الأسعار العالمية. وإزاء ذلك، يرى علي أن أسعار الغاز ليست مرشحة للانخفاض إلا إذا قررت الحكومة تزويد الشركات بالغاز بسعر أقل من السوق العالمي، وهو ما قد يتحقق فقط بعد سداد الحكومة لجميع القروض التي اقترضتها لمواجهة العجز المالي الناجم عن انخفاض أسعار النفط منذ منتصف عام 2014. ورغم ذلك، فإن مشروع سيب يوفر كميات إضافية من الغاز لدعم المشاريع الصناعية المستقبلية، ما يعزز من جذب المزيد من الاستثمارات الصناعية إلى عمان، بحسب علي، مشيراً إلى أن الزيادة في إنتاج الغاز من شأنها أن تسهم في دعم النمو الاقتصادي من خلال توفير طاقة إضافية لهذه المشاريع.

أخبار العالم

زيادة التبادل التجاري بين إيران ودول «التعاون الإسلامي»

قال مساعد وزير الاقتصاد رئيس مصلحة الجمارك الإيرانية محمد رضوائي فر، إن قيمة التبادل التجاري للسلع غير النفطية بين إيران والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سجلت في غضون الأشهر الخمسة الماضية، نمواً بواقع 15% لتبلغ 26 مليوناً و7 ملايين دولار. وأوضح رضوائي فر في تصريح له، أمس، أن حجم الصادرات غير النفطية للبلاد بلغ خلال الأشهر الخمسة الأخيرة، 42,3 مليون طن، وبما يشير إلى زيادة بواقع 10% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. وتابع: ارتفعت صادرات البلاد غير النفطية إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 8% وزناً، و16% قيمة خلال خمسة أشهر من العام الجاري.

ارتفاع عدد ركاب الرحلات الدولية في كوريا الجنوبية

أظهرت بيانات، أمس، أن عدد ركاب الرحلات الجوية الدولية خلال موسم العطلة الصيفية هذا العام ارتفع بنسبة 19,9% على أساس سنوي، ليتعافى تماماً إلى مستوى ما قبل الجائحة. واستخدم ما مجموعه 15,69 مليون شخص الرحلات الجوية الدولية في مطارات كوريا الجنوبية في شهري يوليو/ تموز وأغسطس/ آب، بزيادة بنحو 20%عن نفس الفترة من العام الماضي، وفقاً للبيانات التي جمعتها شركة المطارات الكورية وشركة مطار إنشتون الدولي. ويمثل رقم هذا العام نحو 97% من الرقم المسجل في عام 2019. وبحسب الوجهة، بلغ عدد المسافرين على الرحلات الجوية بين كوريا الجنوبية واليابان 4,17 ملايين خلال الفترة المذكورة، وهو أكبر عدد بالنسبة لدولة واحدة. ويمثل زيادة بنسبة 18,5% على أساس سنوي ونمواً بنسبة 25% عن مستوى عام 2019.

مال وسياسة

قفزت التحويلات المالية من إسرائيل إلى الخارج بما يصل إلى سبعة أضعاف منذ اندلاع الحرب على قطاع غزة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، الأمر الذي أرجعه محللون إلى تحوّط الكثير من الأسر التي رفعت شعار «الشيكل الأبيض لليوم الأسود»

شيكل لليوم الأسود

تحويلات الإسرائيليين إلى الخارج تقفز سبعة أضعاف بعد الحرب

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

يسيطر القلق على الكثير من الإسرائيليين من تضرر مدخراتهم واستثماراتهم من طول أمد الحرب على قطاع غزة، المستمرة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، واتساع نطاق الصراع في المنطقة، ما يدفع الكثير من الأسر إلى إيجاد ملاذ مالي في الخارج، وتحويل الأموال من أجل الحصول على الإقامة والجنسية.

وأظهرت بيانات مالية أن التحويلات المالية من إسرائيل إلى الخارج قفزت بما يصل إلى سبعة أضعاف، منذ اندلاع ما أطلق عليه جيش الاحتلال الإسرائيلي «حرب السيوف الحديدية» على قطاع غزة، إذ تسعى الكثير من الأسر لـ«ضمان شيكل أبيض ليوم أسود» عبر تحويل جزء من مدخراتهم واستثماراتهم السائلة إلى الخارج، وفق تقرير لصحيفة معاريف الإسرائيلية.

وأشارت البيانات الصادرة عن شركة TRADING ECONOMICS المتخصصة في الاستشارات المالية الدولية إلى أنه في عام 2023، حُوّل ما يقرب من 5,6 مليارات دولار من إسرائيل، بصعود يصل إلى سبعة أضعاف التحويلات التي جرت في الأشهر الستة السابقة للحرب.

ووفق تقرير الصحيفة الإسرائيلية، فإن الأسباب الرئيسية للقفزة في قيمة التحويلات تعود إلى المخاوف من قلة النمو والمراسيم الحكومية التي ستضر بالمدخرات، والبحث عن ملاذ مالي في الخارج أو الحصول على الإقامة والجنسية، لافتاً إلى أن القفزة في التحويلات المالية تعيد إلى الأذهان أجواء القلق من تداعيات جائحة كورونا، عندما وصلت قيمة التحويلات المالية إلى مستوى قياسي بلغ 1,9 مليار دولار في الربع الثالث من عام 2021 وحده، من أصل ما يقرب من 6,4 مليارات دولار خوّلت طوال ذلك العام. وللمقارنة، بلغ متوسط التحويلات المالية من إسرائيل في الأعوام 1985-2023 نحو 780 مليون دولار سنوياً.

وتأتي الزيادة في التحويلات من جانب الأسر في أعقاب اندلاع الحرب، لتزيد من وتيرة هروب رؤوس الأموال وخروج استثمارات حيوية، حيث نقلت شركات في مجال التكنولوجيا الفائقة مقارّ وأنشطة لها إلى الخارج، بسبب المخاوف من تطور الحرب واتساعها في المنطقة. كذلك تأتي التحويلات المتزايدة في إطار القلق المستمر من الاضطرابات الداخلية، ولا سيما في أعقاب الاحتجاجات التي شهدتها إسرائيل منذ ما يعرف بـ«أزمة إصلاح النظام القضائي» التي اندلعت قبل أسابيع من نشوب الحرب على غزة.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة GMT FINTECH الناشطة في مجال تحويل الأموال، إيرين ساروك، إن «اتجاه سحب الأموال من إسرائيل بدأ بشكل رئيسي في قطاع الأعمال مع اشتداد التنظيمية المتعمقة من قبل الجهة التنظيمية حول هذه القضية، ولكن على أرض الواقع نشعر بالفعل بزيادة تحويل الأموال إلى الخارج، وهذا يجب أن يشعل الضوء الأحمر لدى صناع القرار». وأوضح ساروك: «في هذه الأيام، أغلب مستخدمي خدمات المحفظة الرقمية هم من الأسر، إلى جانب الشباب الذين يسافرون بين البلدان، والطلاب الذين يسافرون لإقامة طويلة في الخارج، والمستثمرين العقاريين»، لافتاً إلى أن معظم التحويلات تذهب إلى وسطاء إدارة الأموال والمحامين وكتّاب العدل، أما باقي المدفوعات فتتم بشكل روتيني على شكل مبلغ ثابت يُحوَّل لدعم عائلة في الخارج. وقال إن معظم التحويلات تتم بعيداً عن البنوك بسبب التكلفة المرتفعة، التي تبلغ عدة عشرات من الدولارات مقابل رسوم الإرسال، بالإضافة إلى الاختلافات الكبيرة في معدل التحويل، كذلك فإن التحويلات في المحافظ الرقمية أسرع، وتُجرى على الفور، مقارنة بالتحويلات البطيئة والمكلفة نسبياً التي تتم عبر أنظمة «سويفت» التي تصل في الغالب بعد حوالى ثلاثة أيام عمل. وأشار إلى أن معظم الأسر تتعامل مع شركات التكنولوجيا المالية لسرعة التحويل والمرونة والعمولات المنخفضة.

ووفق تقرير معاريف، فإنه حتى السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، كانت معظم التحويلات المالية تهدف إلى تغطية الاحتياجات الشخصية بمبالغ صغيرة. لكن منذ بداية العام الجاري 2024، وفي الأشهر الستة الأخيرة على وجه الخصوص، هناك اتجاه لتدفق الأموال إلى الخارج، الجزء الرئيسي منه حركة الصناديق الادخارية والاستثمارية، إلى جانب شراء العقارات في الخارج.

وقال ساروك للصحيفة الإسرائيلية: «من خلال البيانات التي بدأنا بجمعها حول هذا الموضوع، نقدر أنه في هذا الوقت هناك زيادة ستة وسبعة أضعاف في معدل التحويلات المالية بين الأسر، مقارنة بما كان عليه قبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول». وأضاف أن «اتجاه إنفاق الأموال من إسرائيل إلى الخارج مثير للقلق بالفعل على المستوى الوطني، ولكنه يخدم شركات التكنولوجيا المالية المحلية العاملة في هذا المجال، التي يبلغ متوسط دخلها الإجمالي ما بين 1% إلى 2% من جميع التحويلات التي تحصل». وتأتي التحويلات المتصاعدة منذ اندلاع الحرب على غزة لتفاقم المخاوف من ازدياد وتيرتها، ولا سيما من جانب الأشخاص المهاجرين من أوروبا الشرقية، الذين يُحوّلون ما متوسطه 200 دولار شهريا لدعم أسرهم، إلى جانب التحويلات المالية التي يقوم بها حوالى 150 ألف عامل أجنبي في إسرائيل. وأوضح ساروك: «منذ بداية الحرب الروسية الأوكرانية (فبراير/شباط 2022)، ارتفع معدل تحويل الأموال من قبل المهاجرين إلى عائلاتهم». وتظهر أرقام هيئة السكان والهجرة أن عدد العمال المهاجرين عاد إلى مستوى قبل الحرب، وكان نحو 137 ألفاً إلى جانب نحو 27 ألف عامل أجنبي، والعمال الأجانب سواء أتوا من الصين، أو تايلاند أو الهند أو سريلانكا أو الفيليبين، يُحوّلون معظم رواتبهم إلى عائلاتهم في الخارج بمبلغ إجمالي يُقدّر بنحو 12 مليار شيكل سنوياً (3,2 مليارات دولار)، ويستخدمون باقي الأموال لحياتهم اليومية في إسرائيل، وفق ساروك.

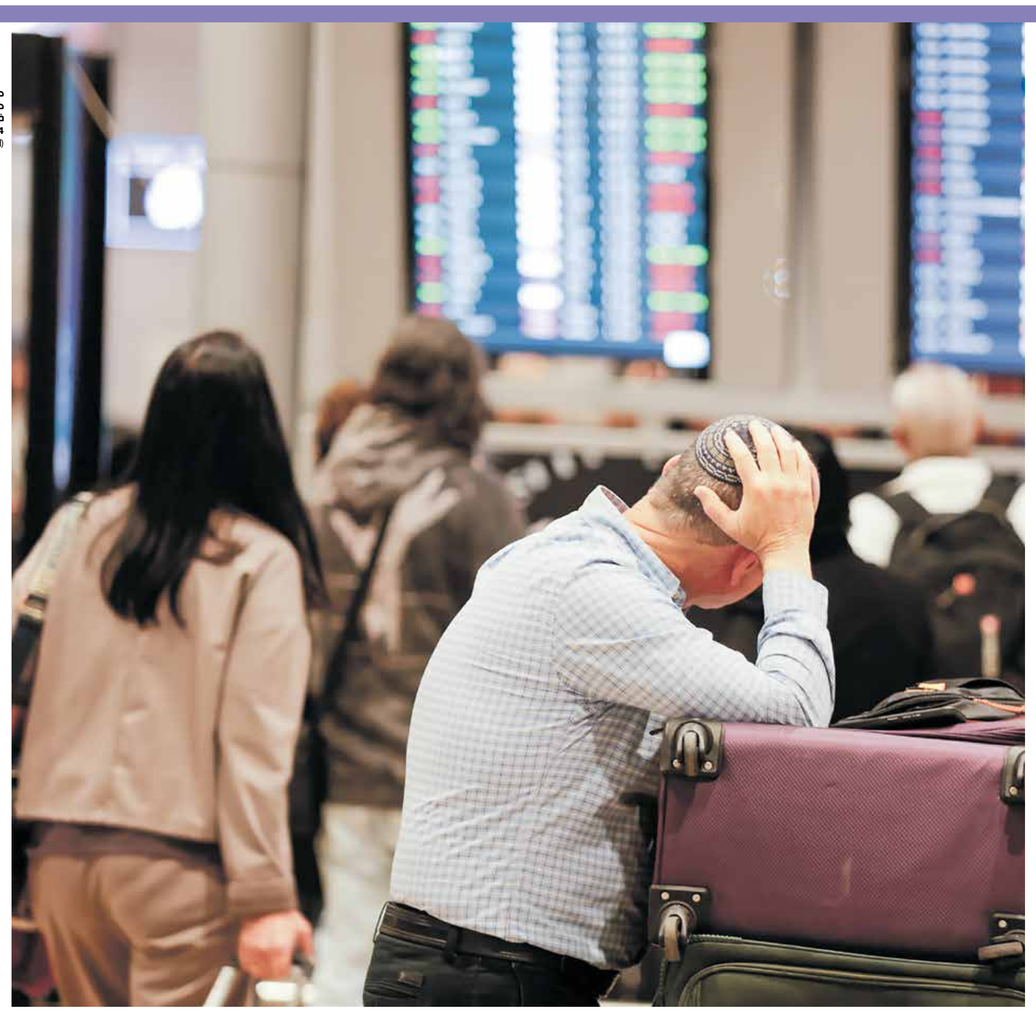

مسافرون في مطار بن غوريون في تل أبيب، 14 إبريل 2024 (الأناضول)

تحويل ما يقرب من 5,6 مليارات دولار من إسرائيل في 2023

هبوط بورصة تل أبيب

تلقت البورصة الاسرائيلية ضربة مزدوجة خلال تعاملات امس الاحد، لتهبط مؤشراتها بشكل قوي، متأثرة بمخاوف اتساع نطاق الهجمات، بعد مقتل ثلاثة حراس امن اسرائيليين في عملية إطلاق نار نفذها سائق شاحنة اردني على معبر الكرامة الحدودي مع الاردن، شرقي الضفة الغربية، وكذلك التراجعات الحادة التي شهدتها وول ستريت في الولايات المتحدة يوم الجمعة الماضي. هبط مؤشر تل ابيب 35 بنسبة 1,3% خلال التعاملات، ليغطي اللون الاحمر شاشة التداول.

اللجوء في بريطانيا فوضى مالية وإنسانية

تصاعدت قضية طالبي اللجوء في بريطانيا في الأيام الأخيرة، بعد اتهام حكومة حزب العمال الحالية حكومات المحافظين السابقة بإهدار مليارات الجنيهات وترحيل أزمة العالقين من دون حل لسنوات

لندن ـ **كاتيا يوسف**

سيطرت قضية طالبي اللجوء في بريطانيا على الأروقة المالية في الدولة، بعد أن كشفت تقارير رسمية وبحثية تفاقم النفقات على ملف اللاجئين والهجرة غير الشرعية في ظل حكومات حزب المحافظين على مدار السنوات الماضية، بينما جرى التعامل مع طالبي اللجوء بسياسات زادت من معاناتهم الإنسانية. وفي مراجعتها الأخيرة للإنفاق العام، كشفت وزيرة الخزانة راشيل ريفز عن ضغوط مالية كبيرة، أبرزها تكاليف اللجوء والهجرة غير الشرعية التي تُقدر بحوالي 6,4 مليارات جنيه إسترليني (8,38 مليارات دولار) للعام المالي 2024-2025، لافتة إلى أن هذه التكاليف لم تكن متوقعة، بينما أشار جيريمي هانت، وزير الخزانة السابق، إلى عدم دقة ما أوردته ريفز.

تزامنت تصريحات وزيرة الخزانة مع تقرير لمعهد الدراسات المالية (IFS)، لفت إلى تقديم وزارة الداخلية أرقام ميزانية غير واقعية في ظل حكومات المحافظين المتعاقبة، حيث قللت من تقدير تكاليف اللجوء والهجرة غير الشرعية بينما اعتمدت بشكل متكرّر على احتياطيات الطوارئ من وزارة الخزانة لتغطية العجز لديها، ما أورث حكومة حزب العمال الجديدة وضعاً مالياً صعباً.

ويبدو أن تقديرات الإنفاق لا تتعلق بتكاليف اللجوء فحسب، وإنما بالعديد من الملفات الأخرى. وقال ماكس وارنر، الباحث الاقتصادي في معهد الدراسات المالية، لـ«العربي الجديد»، إن العديد من الإدارات الحكومية تواجه ضغوط إنفاق غير متوقعة، وإنّ وزارة الداخلية ليست الوحيدة التي احتاجت إلى زيادة ميزانياتها في السنوات الأخيرة، فعلى سبيل المثال، تعاني هيئة الخدمات الصحية الوطنية من تاريخ طويل من الزيادات الإضافية في ميزانياتها كل عام، كذلك كان الإنفاق الدفاعي بحاجة إلى زيادة لتمويل الدعم العسكري لأوكرانيا في السنوات الأخيرة، بيد أنّ الطريقة التي أدارت بها وزارة الداخلية تكاليف اللجوء في السنوات الأخيرة هي مثال صارخ بشكل خاص على ضعف الميزانية، بالنظر إلى الفجوة الكبيرة بين الإنفاق المخطط والفعلي وتكرار ذلك سنوات متتالية».

ورأى وارنر أن من المهم أن تضع وزارة الداخلية الميزانيات بناءً على أفضل تقديراتها لضغوط اللجوء، بدلاً من وضع ميزانيات تعلم أنها ستحتاج إلى زيادتها لاحقاً. وأضاف أن «الجزء المهم في عملية صنع السياسات الشفافة هو أن تقدم الإدارات ميزانيات إلى البرلمان تمثّل أفضل توقّعاتها لمتطلبات الإنفاق. وبطبيعة الحال، قد يحتاج الإنفاق الفعلي إلى أن يختلف عن الميزانيات إذا كان الطلب على الخدمات أعلى أو أقل من التوقّعات، لكن الصراحة والصدق بشأن الإنفاق المحتمل من شأنهما أن يقللا من الحاجة إلى زيادة التكاليف بشكل متكرر».

وتشير التقارير إلى أن وزارة الداخلية كانت تخطط لإنفاق ما متوسطه 110 ملايين جنيه إسترليني سنوياً على عمليات اللجوء والحدود والتأشيرات وجوازات السفر، إلا أن النفقات الفعلية تجاوزت هذا الرقم بشكل كبير، حيث بلغ متوسط الإنفاق 2,6 مليار جنيه إسترليني سنوياً بين عامي 2021 و2024.

تعزى هذه الزيادة الكبيرة في التكاليف إلى ارتفاع عدد طالبي اللجوء وزيادة تكاليف الاستضافة الطارئة، بالإضافة إلى تكاليف التأشيرات الخاصة وبرامج الحماية الإنسانية، مثل تلك المتعلقة بطالبي اللجوء من أفغانستان وأوكرانيا. علاوة على ذلك، أهدر مبلغ 700 مليون جنيه إسترليني على خطة إرسال طالبي اللجوء إلى رواندا التي وصفها محللون بالفاشلة، ما زاد من تفاقم الأزمة المالية.

وفي تقرير نُشر في صحيفة «THE BIG ISSUE» في الثالث من سبتمبر/أيلول الجاري حول هذه القضية، جرى تسليط الضوء على كيفية الاستفادة بشكل أفضل من مبلغ 7,9 مليارات جنيه إسترليني الذي أنفقته وزارة الداخلية على اللجوء خلال ثلاث سنوات. وأوضحت الصحيفة أنه كان من الممكن استخدام هذا المبلغ لتجميد فاتورة المياه وإعادة الأموال الإضافية إلى دافعي الفواتير، بدلاً من السماح الآن لشركات المياه بزيادة الفواتير بمقدار 94 جنيهًا إسترلينيًا لكل أسرة على مدى السنوات الخمس المقبلة.

تكاليف اللجوء والهجرة غير الشرعية تقدر بـ6,4 مليارات جنيه إسترليني

مهاجرون يصلون الى كينت جنوب شرقي بريطانيا، 12 اكتوبر/تشرين الاول 2022 (الأناضول)

ترامب: التعامل بالدولار أو رسوم 100%

واشنطن ـ **العربي الجديد**

تعهد المرشح الرئاسي الأميركي دونالد ترامب، بجعل التحول عن استخدام الدولار عالي التكلفة للدول التي تتخذ هذه الخطوة، مضيفاً بدءاً جديداً لبرنامجه الخاص بالرسوم الجمركية، قائلاً خلال تجمع حاشد في ولاية ويسكونسن، وفق ما نقلت وكالة بلومبيرغ أمس: «تترك الدولار، إذاً لن تتبادل تجارياً مع الولايات المتحدة لأننا سنفرض تعرفة بنسبة 100% على سلعك».

يأتي هذا التصريح بعد أشهر من المناقشات بين ترامب ومستشاريه الاقتصاديين بشأن طرق معاقبة الحلفاء أو الخصوم الذين يسعون إلى طرق فعّالة للمشاركة في التجارة الثنائية بعملات غير الدولار. وقال أشخاص مطلعون على الأمر سابقاً لـ«بلومبيرغ» إن الخيارات تشمل فرض ضوابط للتصدير، ورسوم التلاعب بالعملة، والرسوم الجمركية.

اعتبر ترامب، الذي تبنى منذ فترة طويلة سياسات التجارة الحمائية، أن الدولار كان «تحت حصار كبير» لمدة ثماني سنوات. وناقشت الصين والهند والبرازيل وروسيا وجنوب أفريقيا التخلي عن الدولار في قمة العام الماضي. وعلى النقيض من ذلك، يريد المرشح الجمهوري الأميركي أن يظل الدولار عملة الاحتياطي العالمي، وهو التعهد الذي جدده في التجمع الانتخابي الأخير.

ترامب قال إنه ليس قلقاً بشأن أي إجراءات انتقامية من الصين أو غيرها

ترامب في تجمع انتخابي في ويسكونسن، 18 يوليو/تموز 2024 (Getty)

تُعد ولاية ويسكونسن إحدى أهم الولايات المتأرجحة في السباق بين ترامب ومنافسته الديمقراطية كامالا هاريس، حيث يتنافس الائتلان لنيل دعم الناخبين من الطبقة العاملة في الولاية، التي تشعر بعدم الارتياح تجاه أجندة الرئيس جو بايدن الاقتصادية، وتنجذب نحو دعاءات ترامب الشعبوية.

وأظهر استطلاع للرأي أجرته «بلومبيرغ»، الأسبوع الماضي، أن هاريس متقدمة في ويسكونسن بثماني نقاط مئوية، وهو أكبر تقدم لها في الاستطلاع على ترامب في ولاية من بين الولايات المتأرجحة. وجاء تجمع ترامب الانتخابي في ولاية ويسكونسن، السبت الماضي، في ختام جولة شملت بنسلفانيا وكارولينا الشمالية، بالإضافة إلى توقف في مسقط رأسه، مدينة نيويورك، حيث ألقى خطاباً ركز فيه على الاقتصاد وعقد مؤتمراً صحافياً. وقفت هاريس اليوم ذاته، في بنسلفانيا للاستعداد لمناظرة ترامب، يوم غد الثلاثاء، وهو الاختبار الكبير القادم الذي قد يغير مسار السباق المتقارب.

وفي مارس/آذار الماضي، هدد ترامب بفرض تعريفة بنسبة 50% على السيارات الصينية. كما اقترح فرض تعريفات جمركية تصل إلى 60% على جميع السلع الصينية، و10% على السلع المصنوعة في أي مكان في العالم. وقال إنه ليس قلقاً بشأن أي إجراءات انتقامية، سواء من الصين أو من دول أخرى. وأضاف: «أنت تحاول الإضرار بنا ونحن سنقوم بالمثل، المسألة بسيطة للغاية وعادلة جداً».

والرسوم الجمركية التي نُفّذت في عامي 2018 و2019 خلال فترة ترامب الرئاسية السابقة وعززتها خطوات الرئيس الحالي جو بايدن، أصبحت سمة دائمة على ما يبدو لسياسة واشنطن تجاه الصين الطامحة إلى إزاحة الولايات المتحدة عن صدارة أكبر اقتصاد في العالم.

رؤية

مخاوف من الحضور الإماراتي في أفغانستان

عبد الحافظ الصاوي

العلاقات الدولية تبنى على المصالح، وبعد هذا مقبولاً في الإطار الطبيعي، ولكن يلاحظ أن العلاقات الدولية في ضوء اختلاف الأوزان بين أطراف العلاقة يؤدي إلى طغيان طرف على طرف. وبخاصة إذا كانت إحدى الدول لها مشروعها وطموحها في لعب دور على الساحة الدولية والإقليمية، كما هو الحال في واقع الإمارات، التي انتقلت من تبني أدوات القوى الناعمة، عبر المساعدات المادية والخيرية، إلى الأدوات الخشنة، بدعم أطراف داخل بعض الدول التي تعاني من نزاعات داخلية مسلحة كما هو الحال في السودان وليبيا، وكذلك التواجد العسكري المباشر للإمارات في حرب اليمن منذ عام 2015.

وثمة علامات استفهام كثيرة ومتعددة على التحركات الإماراتية على الصعيدين الإقليمي والدولي، بعد توطيد علاقاتها بالكيان الصهيوني، بخاصة بعد اتفاقية التطبيع «اتفاقية أبراهام» التي وقعت بين الطرفين في العام 2020.

في هذا الإطار تأتي خطوة اعلان الإمارات يوم 21 أغسطس/آب 2024، عن قبول أوراق سفير حكومة حركة طالبان الأفغانية لدى أبوظبي، لتكون الدولة الثانية بعد الصين على مستوى العالم التي تقبل بمبعوث من «طالبان» التي تحكم أفغانستان منذ أغسطس 2021. لكن الجديد في وضع العلاقات الممتدة للإمارات مع أفغانستان، هو ما جد بشأن دورها السياسي، وتوظيف ثروتها المالية في مجال العلاقات الدولية، ولكن الأكثر بروزًا، أن يتم ذلك في ضوء ترتيب مع الكيان الصهيوني في منطقة الشرق الأوسط. وحالة التخوف من السبق الإماراتي، من بين دول العالمين العربي والإسلامي، باعتماد سفير لـ«طالبان» لديها، يأتي من نفس سلوك الكيان الصهيوني بعد استقلال ست دول إسلامية وهي أذربيجان، وطاجيكستان، وأوزباكستان، وتركمانستان، وقرغيزستان، وكازاخستان عقب انهيار الاتحاد السوفييتي في العام 1991، حيث سارعت إسرائيل وخلال أيام بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع تلك الدول المستقلة، وهي تجني الآن ثمار تلك الخطوة، على الصعيدين السياسي والاقتصادي، ولعل الحضور الإسرائيلي في أذربيجان خير دليل على تمدد إسرائيل بالعديد من المناطق الواقعة بآسيا وأفريقيا.

منذ بدء الحرب الأفغانية الروسية عام 1979، تدفقت الهجرة من قبل الأفغان لدول عدة، وبخاصة دول الخليج، ومن بينها الإمارات، التي يستقر بها الآن نحو 300 ألف أفغاني، من بينهم أُسر قادة أفغان. بعض هؤلاء المهاجرين من رجال الأعمال وأصحاب الاستثمارات، بطبيعة المناخ السائد في الإمارات، وتذهب بعض التقديرات إلى أن الصادرات الإماراتية لأفغانستان عام 2022 بلغت نحو 1,2 مليار دولار، كان النصيب الأكبر منها لصالح التبغ، والمجوهرات، ومعدات بث. وفي وقت سابق حصلت الإمارات على عقد امتياز لإدارة الخدمات الأرضية بمطار كابول الدولي، بعد أن تم استبعاد عروض كل من قطر وتركيا. كما أن الإمارات نجحت في إبرام عقد شراكة مع شركة طيران أفغانية خاصة لإصدار التأكيد بينهما على رحلات كل منهما. وكانت نشرة «إنتلجنسي» أفادت في 29 مايو 2024، بأن طحنون بن زايد مستشار الأمن الوطني بالإمارات يكثف حضوره الاقتصادي في أفغانستان، ودللت على ذلك بعدة أمور من بينها إبرام اتفاق شركتي الطيران، وكذلك إقامة علاقات قوية مع وزير الداخلية الأفغاني سراج الدين حقاني، الذي يسيطر فصيله على مقتضيات الأمن الداخلي هناك. وعلى الرغم من تماسك حكومة «طالبان» منذ استلامها السلطة في أفغانستان في أغسطس 2021، وسيطرتها على البلاد، ضد الضغوط الدولية والإقليمية بقبول أجندة لا تتوفق وقناعات الحركة، إلا أن الأيام بتمرير الكثير من المشروعات، عبر المال الإماراتي، والخبرة التاريخية للعديد من الدول العربية والإسلامية، أن علماء الدين أو أبناء الحركات الإسلامية، كانوا عماد الثورات، أو مشروعات التغيير، ولكن ينقض على جهودهم آخرون، ويقومون بتحويل الدفة في إطار مشروعات غربية وأميركية.

ولكن هل ستسمح «طالبان» بتمرير مثل هذه الأجندة، والتي لا يمكن استبعادها من الذهنية الإماراتية، التي مارست العديد من المشاركات، بالإطاحة بحكومات وتفتيت دول، كما حدث في مصر والسودان واليمن؟

هذا ما سنستعرض عنه التجربة خلال الأيام القادمة، لنرى أي الفريقين، استطاع أن يدير مصالحه بشكل يحقق مشروعه، فـ«طالبان» في إطار المشروع الإماراتي لن تكون خارج مشروع التبعية الغربي الأميركي، وإذا ما نجحت «طالبان» في توظيف إمكانات الإمارات المالية والاقتصادية دون سيطرة أبوظبي، فسيكون ذلك حالة نجاح في إطار الاستقلال الوطني، ليس هذا فحسب مع الإمارات، ولكن مع الصين كذلك. تمتلك الإمارات واحداً من أكبر الصناديق السيادية على مستوى العالم، والمملوكة لإمارة أبوظبي، فضلاً عن صناديق سيادية لباقي الإمارات، وتمتلك الإمارات صناديق سيادية بنحو 1,3 تريليون دولار، حسب تقديرات معهد التمويل الدولي. بينما أفغانستان دولة فقيرة مالياً في الوقت الحالي، ولكنها تمتلك العديد من المعادن النفيسة، والتي تمثل طلباً عالمياً في مجالات اقتصادية مختلفة، فضلاً عن موقعها، حيث تماسها مع كل من إيران والصين وباكستان، وبعد الدول الإسلامية التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي، وهو ما يجعل للإمارات دوراً مهما في هذه المنطقة، إذا نجحت عبر مساراتها المالية والاقتصادية في أن توجه القرار داخل حكومة «طالبان». وقد يحد من الطموح الإماراتي للإفادة من الأوضاع الاقتصادية والسياسية في أفغانستان، الحضور والتواجد الصيني، والذي له نفس المطامع الإماراتية، فهل سيكون الواقع هو حالة صراع صيني إماراتي على نهب ثروات أفغانستان، أم تقاسم الثمار؟ على أن يبقى للأفغان الفتات من ثرواتهم الكبيرة، والتي ينتظر لها أن تنتشل الأفغان من براثن الفقر. على الرغم من أن علاقة الإمارات بأفغانستان ممتدة عبر عقود، حتى في ظل حكومة «طالبان» الأولى في مطلع التسعينيات، إلا أن المخاوف تتعلق بأن تكون الإمارات هذه المرة، وفي ظل ممارساتها السلبية في العديد من الأماكن، أن تقوم بما لا تستطيع إسرائيل فعله، فتكون الإمارات بمثابة الوكيل لأطماع تل أبيب في أفغانستان، وتمرير مصالحها مع جيران أفغانستان. الطريق ممهد أمام الإمارات، في أفغانستان، عبر احتياج إسلام أباد لمشروعات كثيرة تتعلق بالبنية الأساسية من طرق ومطارات ومدارس ومستشفيات، وغيرها من متطلبات الحكومة المركزية، واحتياجات المجتمع الذي تعمه البدائية في كثير من مناشط الحياة.